



إدانة الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظام السوري والإيراني.. ماذا بعد!

ليست المرة الأولى التي تدين فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة النظام السوري، فقد فعلت ذلك مرات عدة، ولعل من أبرزها، إدانة ١١٣ دولة في الجمعية العامة لاستخدام النظام السوري الذخائر العنقودية بحق الشعب السوري. هل حدث أي شيء على صعيد هذا الموضوع البسيط تحديداً؟

نعم، ما حصل هو توسع النظام السوري باستخدام الذخائر العنقودية، والذي تربع كأسوء نظام في العالم استخداماً للذخائر العنقودية عام ٢٠١٤، وذلك بحسب المرصد الدولي لمراقبة الذخائر العنقودية والشبكة السورية لحقوق الإنسان.

ومنذ كانون الأول/٢٠١١ أدان مجلس حقوق الإنسان في جلسة طارئة عبر بيان شديد اللهجة الانتهاكات الوحشية للنظام السوري، وصدر في ٢٣ من الشهر ذاته التقرير الأول الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة، اتهم التقرير النظام السوري وحده، وكان الجهة الوحيدة التي ترتكب جميع ألوان الانتهاكات، كالقتل خارج نطاق القانون، والتعذيب، والعنف الجنسي، والاعتقال التعسفي، وذكر أنها جميعاً كانت في إطار هجوم واسع، وعلى نحو منهجي، وترقى أن تكون جرائم ضد الإنسانية. هل تحرك المجتمع الدولي مثلاً بمجلس الأمن لحماية المدنيين السوريين بعد أن صدر التقرير الأممي الموثق وفق معايير الأمم المتحدة؟

لكن ماذا لو أوقف المجتمع الدولي نظام الأسد منذ شهر كانون الأول/٢٠١١، صحيح أن ذلك بعد ٧ أشهر من القتل والتعذيب وما إلى ذلك، لكن هل يمكننا أن نتخيل حجم الكوارث التي كنا سنتجنبها على مختلف الأصعدة، وفي الجانب الإنساني بشكل خاص.

تكررت هذه الاتهامات للنظام السوري في ثمانية تقارير صادرة عن لجنة التحقيق الدولية، وآخرها في ١٣/أب/٢٠١٤، ذكرت فيه استخدام النظام السوري للغازات السامة.

إضافة إلى تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، لدينا قرابة ١٢ قراراً لمجلس حقوق الإنسان، فيها إدانات واضحة وتحميل المسؤولية الرئيسية للنظام السوري عن كل ما جرى، وهناك تمييز واضح في الحجم والنوع عن جميع الأطراف الأخرى بما فيها تنظيم داعش المتطرف، فالنظام السوري قتل من السوريين أكثر بـ ١٥٠ ضعفاً مما قتل تنظيم داعش المتطرف.

وعندما تذكر التقارير الأممية القوات الحكومية فهي تشمل بكل تأكيد الميليشيات الشيعية التي تقاوم إلى جانب النظام السوري، والقادمة من إيران والعراق ولبنان، والمدعومة بشكل رئيس من قبل النظام الإيراني، فقد أثبتت الأدلة التي لا تقبل الشك حجم الدعم الإيراني ليس بالرجال فقط، بل بالمال والخبرات، وبحسب القانون الدولي فإن النظام الإيراني شريك بشكل مباشر بكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري.

نذكر جميعاً أن الخطوات الأولى الأساسية لمجلس الأمن كانت تعيين السيد كوفي عنان - الأمين العام السابق للأمم المتحدة - مبعوثاً خاصاً إلى سوريا، والذي قدم خطة متكاملة من ٦ نقاط، وهذه الخطة متضمنة بالقرار ٢٠٤٢ الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ١٠/ نيسان/ ٢٠١٢، خرقت النقاط الست كلها من قبل النظام السوري، ماذا حصل بعد ذلك؟ أيضاً لا شيء!



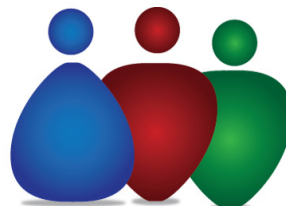
بعد ذلك قام مجلس الأمن بإصدار قرار رقم ٢٠٤٣، الذي تم بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الأوضاع في سوريا، لكنها لم تكمل مهمتها أيضاً.

في ٢١/ آب/ ٢٠١٣ حصل أكبر هجوم بالأسلحة الكيميائية قام به النظام السوري على الإطلاق، وكانت قد صدرت تحذيرات عديدة من قبل الرئيس الأمريكي تحذر بشكل شديد اللهجة أن استخدام الأسلحة الكيميائية خط أحمر، وبكل تأكيد لم تكن تلك المرة الأولى التي يستخدم فيها النظام السوري الأسلحة الكيميائية، بل سبقتها مرات عدة قبل هجوم الغوطة الشهير، وتم غض النظر عنها، لكن هجوماً بحجم هجوم الغوطة كان ذلك مستحيلاً، ماذا بعد ذلك؟

بعد قرابة ٢٠ يوماً وبتاريخ ١٠/ أيلول انضم النظام السوري وصادق على اتفاقية حظر استخدام الأسلحة الكيميائية، وبعد ذلك بـ ١٢ يوماً وبتاريخ ٢٧/ أيلول صدر القرار الشهير ٢١١٨، المتعلق بنزع الأسلحة الكيميائية، وهو قرار صدر تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويجيز التدخل في حال حصل أي خرق للقرار، خرق النظام السوري القرار عبر استخدام غاز الكلور، وذلك عبر توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بما لا يقل عن ٥٠ خرق للقرار، وأيضاً كما ذكرنا سابقاً عبر تقرير لجنة التحقيق الدولية وهي تابعة للأمم المتحدة، ماذا حصل بعد ذلك؟

صدرت قرارات من مجلس الأمن، كان مصيرها مصير القرارات السابقة، وهي لم تصدر تحت الفصل السابع، فإذا كان القرار ٢١١٨ الصادر تحت الفصل السابع قد تم خرقه، فلا حرج لدى النظام السوري من خرق بقية القرارات، كالقرار ٢١٣٩ الصادر ٢٢/ شباط/ ٢٠١٤، القاضي بوقف الهجمات العشوائية وإدخال المساعدات، وكان هذا القرار أهم قرارات المجلس ذات الصلة بالشأن الإنساني، ولقد أتى متأخراً ثلاث سنوات فقط، ثم القرار ٢١٦٥ الصادر بتاريخ ١٤/ تموز/ ٢٠١٤ والقاضي بإدخال المساعدات بدون إذن النظام السوري، لم تصل أية مساعدات للمناطق المحاصرة كحي الوعر في حمص، والغوطة الشرقية وداريا وغيرها.

بكل تأكيد هناك خروقات واضحة للقانون الدولي الإنساني، ولقرارات مجلس الأمن من قبل النظام السوري، وربما يكون ذلك منطقياً من قبل نظام شمولي إجرامي، أصبح على يقين بأن لديه تفويض بالاستمرار في ارتكاب الجرائم، لكن هناك ما هو أفظع بكثير من كل ذلك، إنه الصمت المطبق بعد جميع هذه الخروقات، فبماذا سوف تفيد إدانة الجمعية العامة؟



Syrian Network
For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان